

مكتب المكتبة

أعيان الكتب

١٩١٧

مكتبة

مكتبة

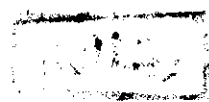
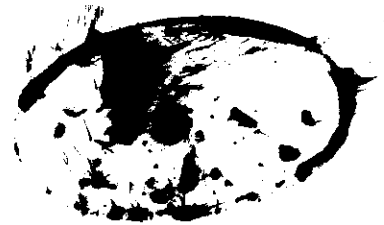
مكتبة

٤٥٨١٢

رئيس اللجنة

١٩١٧

السَّجْنُ دراسة في ديناميّة الجماعة



مقدمة من الطالب

٤٨٩٧

شكري عبد العظيم حسن
لنيل درجة الماجستير في الآداب
قسم علم النفس

١٥٥ / ٩٦٢
٤٠

تحت إشراف
الاستاذ الدكتور / قذافي محمد حفيظ

١٩٨٤

شكري عبد العظيم

فهرست المحتويات

الصفحة

الموضوع

الفصل الاول

المشكلة ودلالاتها

١		أهمية الموضوع
٢ - ١		تحديد الموضوع
٨٦ - ٣		الدراسات السابقة

الفصل الثانى

وصف بيئة الملاحظة

(الواقع المعاش بالسجون المصرية)

٨٩ - ٨٨		بعد الحكم واثناء الترحيل لسجن الاستئناف
٩١ - ٨٩		خبرة سجن الاستئناف وتأثيرها على المسجون
٩٢ - ٩١		الانتقال للسجن العمومى
١٢٦ - ٩٢		السجن ومحاولة التكيف

الفصل الثالث

حدود الدراسة ومدخلها فى علم النفس

١٣٠ - ١٢٧		تحديد المصطلحات
١٤٦ - ١٣١		الادوات المستخدمة فى البحث
١٦٠ - ١٤٧		العينة وخصائصها
١٦٩ - ١٦١		تطبيق ادوات البحث
١٧٢ - ١٦٩		طرق حساب نتائج المقاييس والاختبارات المستخدمة فى البحث

الصفحة

الموضوع

الفصل الرابع
التأنيج

١٧٣ - ٢٥٤	 الاشكال الدينامية لجماعة المسجونين
٢٥٨ - ٢٥٥	 اشكال التفاعل الاجتماعي للنزلاء
٢٦٩ - ٢٥٩	 خبره السجن كما يعيشها المسجون

الفصل الخامس
محاولة للتفسير

٢٨٠ - ٢٧٠	 ديناميات الجماعة
٢٨٣ - ٢٨١	 أشكال التفاعل الاجتماعي
٢٨٨ - ٢٨٤	 خبره السجن

الملاحق

٢٩٥ - ٢٨٩	 ملحق (١)
٢٩٧ - ٢٩٦	 ملحق (٢)
٣١٤ - ٢٩٨	 ملحق (٣)
٣١٨ - ٣١٥	 المراجع

الفصل الأول

المشكلة ودلائلها

أولا : أهمية الموضوع :

أن الجريمة قد لازمت المجتمع فلم يتخل عنها ولم تتخلى عنه وفي كل المجتمعات تولد الجريمة وإن تفاوتت معدلاتها وصورها وتستحدث تباعا الصور العالمية للحد أو المنع من الجريمة وقد كان السجن هو أحد الصور لمعاقبة المجرمين وما يزال فالنظره السريعة للاحصائيات الجنائية الصادرة عن مصلحة السجون المصرية خلال العشرة أعوام الاخيرة تغيد انه من بين كل ألف مواطن يوجد خمسة مواطنون في المتوسط يودعون السجون وأن هناك ٢٦ سجنا على مستوى الجمهورية يبلغ تعداد نزلائها في المتوسط ٢٠٠٠٠ (عشرون ألف) نزير وقد ظهرت كثير من الدراسات في شتى المجالات وفي كثير من الدول تحاول ان تلقى الضوء على مجتمع السجن وجماعات المسجونين بل وقد انعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية لمكافحة الجريمة او علاجها او الوقاية منها وفي النهاية اسفرت عن مجموعة قواعد تسمى قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجون الجنائي داخل السجن وحاولت ان تجعل من السجن عقوبة فيها الردع والاصلاح والتقويم الا أن الواقع في السجون المصرية يعكس الكثير من الملاحظات والظواهر التي لم تتناولها الدراسات من قبل وحتى في تناولها فقد كان ذلك من الخارج وعن بعد كافي لتشوية الحقائق ونحن في تناولنا لمجتمع السجن بهدف الدراسة النفسية نتناوله كعقوبة تنطوي اساسا على فكرة الايلام النفس وتتناوله كمجتمع مغلق يحتوى بداخله على عدد كبير من البشر يختلفون في الاعمار والجرائم والمستويات الاقتصادية والاجتماعية لكنهم في النهاية يعيشون معا ويجمعهم لقب مذنب او مسجون .

فالدراسة النفسية لنزلاء السجون تبين لنا الكشف عن الظروف السيئة التي تزيد هم أجراما وهي تساعدنا على التخطيط السليم لمحاولة علاجهم والاستفادة منهم .

ثانيا : تحديد الموضوع :

من خلال المعاشة الدائمة للنزلاء بالسجون المصرية لشهور طويلة لاحظنا أن هناك تأثيرا لجماعة المسجونين على سلوك اعضائها وينعكس ذلك على تصرفاتهم داخل السجن او فشلهم في التكيف مع المجتمع عند خروجهم والعودة من جديد للسجن بل أن

البعض يفضل البقاء داخل السجن ويخشون الخروج للمجتمع وقد دفعتنا هـذه الملاحظات لعدة تساؤلات تبحث عن أجابات :-

(١) ما الذى يحدث داخل السجن او بالتحديد ما هى الاشكال الدينامية لجماعة المسجونين :

- أ - بناء الجماعة ووسائل الاتصال بين افرادها .
- ب - معايير الجماعة التى يقيم الفرد بين خلالها .
- ج - تماسك الجماعة والعوامل التى تهىء ذلك .
- د - تأثير الجماعة وفاعليتها على اعضائها .
- هـ - الدور الذى يقوم به الفرد من خلال الجماعة .
- و - القيادة وانواعها وطرق اختيارها وادراك النزلاء لها .
- ن - الخصائص السيكولوجية لجماعة المسجونين وانعكاسها على الاعضاء .
- ى - الخصائص السيكولوجية للمسجونين المعروف عنهم السلوك الاجرامى داخل السجن .

(٢) ما هى اشكال التفاعل الاجتماعى للنزلاء داخل السجن واثره على الادارة (الاتصال ، المشاركة ، ادراك الادوار ، التفاعل الرمضى) .

(٣) ما هى خبرة السجن كما يعيشها المسجون ويشعر بها ؟

ثالثا : الدراسات والبحوث السابقة :

ما يضاف اهمية هذا البحث ان الباحث لم يهتد الى اى من الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت هذا الموضوع عن قرب . . . فهناك الدراسات التى تناولته عن بعد ومن الخارج وقد حاول الباحث استعراض للبحوث والدراسات التى تناولت هذا الموضوع فوجد ان هناك :

- (١) دراسات نفسية .
- (٢) بحوث فى علم الاجرام .
- (٣) روايات ادبية ومذكرات ذاتية .

وسوف نقوم بعرض تلك الدراسات وما انتهت اليه . .

(١) الدراسات النفسية :

أولا : نظرية المخالطة الفارقية (ادوين ساذرلاند) :

تقوم نظرية المخالطة الفارقية differential Association على المبادئ الآتية :

- ١ - أن السلوك الاجرامى ليس موروثا وانما هو سلوك سبق تدريب المجرم عليه عمن طريق المخالطة فى اية مرحلة من مراحل العمر .
- ٢ - أن هذا التدريب يجىء عن طريق التفاعل مع افراد آخرين يختلفون عن المجرم بفروق معينة . وبعد المخالطة يصبح الفرد مجرما مثلهم كما قد يصبح مجرما اذا أمتنع عن مخالطة الجماعة التى يسود فيها احترام القانون .
- ٣ - أن الارتباط الشخصى الوثيق بجماعة يسود فيها عدم احترام القانون افعل فى

التدريب على الجريمة من صور الاتصال غير المباشر بها عن طريق الاطلاع
والمشاهدة عن بعد مثلا .

٤ — أن المخالطة الفارقية تتفاوت من ناحية مدتها وجسامتها وقوتها .

٥ — أن الاحتياجات الشخصية والقيم العامة لا تكفى لتفسير السلوك الاجرامى لأنها
تصلح لتفسير السلوك غير الاجرامى ايضا ، مثل النضال للظفر بالسعادة او
بالمركز الاجتماعى حين تكفى لذلك المخالطة مع اشخاص مدربين على الجريمة
وممارسين لها من قبل .

٦ — أن هذه المخالطة تتحدد بالتنظيم الاجتماعى أكثر مما تتحدد بالعوامل
الفردية فالصبي الذى يمتاز بنشاطه وبروحه الاجتماعيه قد يندمج فى جماعة
اجرامية اسرع مما يندمج صاحب الشخصية السيكوباتيه المنطوى على نفسه وفسى
نفس المقدار فى نشاط اجتماعى راق فيبتعد عن السلوك الاجرامى .

وعلى هذا يكون ملخص نظريه ساذر لاند عن اكتساب الفرد للسلوك الاجرامى
هو ان الفرد يصبح مجرما اذا زادت نسبة تعرضه للانماط السلوكيه الاجرامية عن
نسبه تعرضه للانماط السلوكيه غير الاجرامية فى المواقف ذات الصبغه الشخصية اساسا
ويمكن ان يعرض اى شخص لاي نوع من هذه الانماط بغض النظر عما اذا كان هذا الشخص
نفسه مجرم أم لا . وقد حاول ساذر لاند ان يطبق هذه النظرية على الدول والمدن
والجماعات ايضا ليفسر انتشار السلوك الاجرامى فى اى منها وأطلق على هذا التطبيق
لنظريته " التفكك الاجتماعى الفارق "

differential Social Disorganisation.

فأرتفع معدل الجريمة فى احدى المدن مثلا ينتج عن العدد الكبير نسبيا
من نسبة الانماط السلوكيه غير الاجرامية كما يقرر ايضا انه يصبح الاشخاص مجرمين
لانهم تعرضوا لعزله نسبته عن ثقافته الجماعات المطيعه للقانون بسبب محال اقامتهم
او مهنهم او تعليمهم او ربما بسبب اتصالهم المتكرر بثقافته اخرى أاجرامية وعلى

هذا فإنه تنقصهم الخبرات والمشاعر والآراء والاتجاهات التي يمكن بواسطتها أن ينظموا حياتهم بشكل يتقبله الجمهور المطيع للقانون * (١)

ويعلق رءوف عبيد قائلا أن هذا التفسير الاجتماعي لظاهرة الجريمة يتضمن جانباً من الحقيقة عندما يوضح دور الاختلاط الضار والقذوه السيئة والانماط التربوية المضللة في الانحراف لكنه في هذا الشأن لا يكاد يأتي بجديد لأن دور كل هذا مسلم به — بغير حاجة إلى كل تلك الافتراءات النظرية التي تهدف إلى نفي دور العوامل الأخرى وفي هذا يمكن خطؤها الأساسي فإذا صح تفسير السلوك الجانح في بعض الحالات بالمخالطة الفارقية على النحو الذي آراه صاحبه فإن هذا التفسير لا يمكن أن يصح في حالات أخرى لا يظهر فيها أي دور لهذه المخالطة أو يظهر فيها تماماً وجود عوامل أخرى أقوى منها سواء أكانت نفسية أم بيولوجية أم باثولوجية تفاعلت مع المخالطة أو بدونها في توجيه هذا السلوك * (٢)

وتعليقا على هذه النظرية يقول دونالد كريسي أن هذه النظرية * لا تعني أن السلوك الجانح والاجرامي يحدث بسبب الصبغة السيئة ففهمها على هذا الأساس يعتبر تبسيطاً مبالغاً فيها فالمخالطة الفارقية تعني نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الانماط السلوكية الإجرامية والانماط السلوكية غير الإجرامية • وعلاوة على ذلك فإنه ليس من الضروري أن تكون المخالطة لأشخاص مجرمين فالمهم هو التعرض للانماط السلوكية الإجرامية • وأي فرد حتى ولو لم يكن مجرماً يمكن أن يقدم للآخرين انماط سلوكية إجرامية • كما أن كثير من المجرمين يمكن أن يقدموا لأطفالهم وأصدقائهم انماطاً سلوكية مضادة للسلوك الإجرامي * (٣)

(١) رءوف عبيد — أصول علم الاجرام والعقاب — الطبعة الرابعة — ١٩٧٧ —

دار الفكر العربي ص ٢٠٨ •

(٢) نفس المرجع ص ٢٠٨ •

(٣) نفس المرجع ص ٢٠٧ •

ثانيا : آراء هارولد لندنر في السجن كوسيلة علاج :

يقول هارولد لندنر Harold lindner في معرض حديثه على السجن كعلاج :

" أولى المشكلات التي تواجه دارس السلوك الانساني هي ما اذا كان من العدل اعتبار كل من دمغتهم القوانين بصفه الاجرام حقيقة من الجرمين . اذ ان من الواضح ان التعريف القانوني للمجرم قد لا يخدم كثيرا العلوم الاجتماعية بل قد يقود الى تيه لفظي تدمغ فيه الكثير من الافعال التافهه بصفه الجريمة . ورجل الامن هو خير من يدرك تجنى القانون في تدعيم التعريف غير الواقعي للمجرم بصريح اخلاقي وقضائي . فهو الذي يدرك ويتولى امر من دمغهم المجتمع عن طريق المناورات القانونية بسمه الاجرام " (١) يقول " ان التعريف الاساسي للجريمة هو انها نشاط ينشأ عن اعراض ملازمة لاحتياجات شخصية يتم اشباعها الى حد ما بهذا النشاط فالجريمة الحقيقية تعنى تداخل العوامل النفسية واندماجها في النشاط وتغلب الحاجه الاساسية التي دفعت الفرد لهذا النشاط على باقي العوامل الاخرى من ملابسات او صفه اى ان الجريمة تعبير عن شخصية مقتوفها والجريمة بهذا الوصف هي ما يجسب ان يعنى به العاملون في مكافحه السلوك الاجرامى " (٢) .

الاجرام نتاج تطور نفسي واجتماعي :

يعلق رءوف عبيد على لندنر بقوله " الجريمة هي السلوك المتعمد غير المشروع الصادر عن مظاهر نفسه هي اعراض للكبت الداخلي والاضطراب الباثولوجي . لاشباع احتياجات تعتبر ان المجرم الفاعل يتطلب منه هذا السلوك فاذا اعتمدنا هذا التعريف

(١) رءوف عبيد - اصول علم الاجرام والعقاب - الطبعة الرابعة - ١٩٧٢ -

دار الفكر العربي ص ٢١١ .

(٢) نفس المرجع ص ٢١٢ .

وجب ان نعتبر ان الاجرام هو نتاج تطور نفسى واجتماعى ولكن نفهم كيفيه حدوث هذا التطور النفسى الاجتماعى لا بد من دراسة التطور النفسى للشخص ابتداء من عهد الطفولة . لانه فيما عدا الظواهر التى تحدث فى مرحلة العمل فان مولىسد الطفل هو بدء الحياه والتجربه . . . ان النشاط الوجدانى والاجتماعى الذى ولد مع الطفل يسمى اللاشعور وهو معبأ بالنشاط الجنسى " ليبدو " Libido وينغمس فى معارك دائمه لتحقيق الاشباع لرغباته الجسمانيه والعاطفيه والجنسيه دون ان يعرف حدا او يعبأ بالتضارب او بالتراضى . أما الطبيعه الشخصيه التى تنهى للطفل مفهومها لنفسه فانها تسمى " الانسا " وهى مركب من المواقف والراغبات التى تتصل بالذات اى صفات انا ونفسى وما املك وبينما يكون اللاشعور - كما يقول فرويد - فوضى وانا يغلى بالاثارات المتضاربه فان الانا هو الجزء الذى يلطف خلال الاتصال المباشر بالعالم الخارجى عن طريق الحواس ، ووظيفته هسى الاختبار الواعى للواقع . والاقنوم الثالث فى هذه الشخصيه المثلثه هسى الانسا العليا . وهى ذلك الخليط من القوى الاجتماعيه الذى يمثل الثقافه والتقاليد والقيم والعادات المرتبطه بالمجتمع الصغير الذى ولد فيه الفرد . وتعمل التنشئه الاجتماعيه وعمليات الاختيار والاندماج الحضاريه على أكمال نمو الانا ، وتكوين الانا العليا . والانا العليا هسى الميكانيزم الحاسم الذى يقرر ما اذا كان الطفل سيتطور الى البلوغ المتوافق وهى المخزن الذى يحتوى على القوانين الاجتماعيه والتقاليد والقيم وانماط العادات الضرورية للانتماء للمجتمع اى ان الانا العليا هسى قسم الجهاز العقلى الذى يسيطر على الانا بالحد من قبولها للدوافع الصاعده من اللاشعور " (١)

(١) رءوف عبيد - اصول علم الاجرام والعقاب - الطبعة الرابعة - ١٩٧٧ -
دار الفكر العربى ص ٢١٣ .

اتصال الجريمة بأغوار النفس :

ويستكمل رءوف عبيد حديثه " وبعد ان يحلل المؤلف مراحل الجناس النفسيه بحسب مدرسه فرويد التى يبدو انه من ابنائها يقول " ان الجريمة ليست حدثا طارئا ولا تتوقف على ظرف من الظروف . ولكنها قدر يلم بأغوار النفس . فهى السلوك الناتج عن الصراع الداخلى والصراع مع المجتمع . وعن الاحباط وهذا اتخذ اتجاهها لا يقره القانون . وسواء اكانت الجريمة ثمره الفشل فى تحقيق الانسجام النفسى بين الفرد والبيئة عن توفير الارضاء الملائم للفرد ، فانها عرض لصراع داخلى موجه ضد القانون السارى . ويتوقف النجاح فى فهم المريض بالاجرام وفى ابرائه من مرضه على التقدير الصحيح للدوافع التى تهيئه للسلوك الاجرامى . ولعوامل البيئة التى تشعل شراره الجريمة . وتوفر الوسيط الخارجى الذى تتم الجريمة خلاله فمرض الاجرام هو نتيجة اشغال عوامل الموقف للدوافع الكامنه . والسلوك الداخلى لذا كان لا بد لعلاجه من الاحاطه النفسيه بنفسيه المتهم عن طريق علمى منظم فالشخص العادى الناضج الذى يحترم القانون هو ذلك الذى يتطور فيه بنسب متساويه للاشعور . والانا ، والانا العليا . ثم تندمج جميعها فى جهد موحد لدوام الاتزان الداخلى للشخص . والانا هى عنصر فى هذا المزيج فاذا كانت معتدله استطاع الشخص ان يواجه مواقف الحياه دون ان يكتسده القلق . اما اذا ضعف فان السيطره تنتقل للاشعور والمستوى الجنسى الطفلى . ويفقد الشخص اتصاله بالواقع ويعيش بمبدأ اللذنه " (١) .

اعتراض لندرن على السجن كوسيله علاج :

يقول لندرن " ان المريض بالاجرام فى حاجه الى ما يدعم مفاهيمه عن نفسه كفرد وانسان وهذا ما يفشل مجتمع السجن فى تحقيقه لانه يخنق الفردية والكرامه

(١) رءوف عبيد - اصول علم الاجرام والعقاب - الطبعة الرابعة - ١٩٧٧ -
دار الفكر العربى ص ٢١٤ .

الانسانيه لذا فان النزيل الذى قبض عليه لمجزه عن التصرف تصرفا منطقيا واجتماعيا يواصل تصرفاته العصابيه الطفليه والمضاده للمجتمع والتي سببت اصلا قصوره الاجتماعى ان المجرم الاجتماعى البالغ هو ذلك الذى لم يستطيع تنميه العوامل اللازمه للتكيف الاجتماعى وهى الانا القويه . والانا العليا المناسبه نتيجه لحرمانه فى فترة الطفوله من الحب والاعزاز اللازمين لى يحس بالامان فى علاقاته الاجتماعيه . والمزيج الذى يحقق التوافق الاجتماعى يتأتى للفرد عن طريق تنميه عناصر الاعزاز والامان النفسى . بالاضافه الى قدره من التعقل الاجتماعى والحضارى . فالمرضى بالاجرام يعانى من عجزه عن التخلص ومن احباطات الطفوله فى نظرتهم وتقبله لعلاقته الاجتماعيه والشخصيه وتحت تأثير فكرته السيئه عن والديه يكره كل ذى سلطه وهذا الكسره او الخوف منذ ذوى السلطان الاساس لتكوين نفسه المجرم . والطريقه التى حاول المجتمع بها حل مشكله المجرمين كونه فى ذاتها احباطا وذاوات الطين بله . ونحن نعرف الان ان السجن ليس هو المكان الذى يعالج فيه المجرمون او يقضى على الاجرام لان المكان الصالح لايقاف الجريمه هو المهد . ولذا وجب ان تكون لدينا القدره على الحد من حق الوالدين الموروث فى اعداد طفلها ليكون مجرم المستقبل . وهذا لا يتم الا بالاتصال بالمنزل . وتحذير من به من العوامل النفسيه والاجتماعيه السئى قد تمهد للاجرام . وليس بكاف ان يبشر بالحياه الاجتماعيه والنفسيه السليمه . . . بل يجب ان نحياها هنا بأن يتنازل المجتمع عن حقه فى بناء المواقف اللامنطقيه كالتواضع الكاذب . والفضيله القائمة على النفاق وانعدام العداله فى التوزيع الاقتصادى . وظلم التفرقه العنصريه والدينه ومحاباتها . . . وتستطيع ان تخطو خطوه فى نطاق العمل الفورى لانقاص الجريمه انقاصا جذريا بأن نعيد النظر فى توجيه النظام العقابى وتعريفه لتصبح السجون اكثر قدره على التأهيل . مستنيره بالعوامل النفسيه والاجتماعيه التى تؤثر فى قلة الجريمه الرئيسيه فى علاج الاجرام هى تقويه واعاده بناء الانا فى المجرم البالغ الذى يجب ان يحرد من عبء قلق الطفوله او التمرد على السلطه وهذا يتحقق بوضعه فى وسط تغيب عنه العقوبات التحكميه

غير المنطقية ويختفى منه من يضررون الكره والعداء لذوى السلطان . والنظام العقابي الحاضر ينمى العداء للسلطة ومثلها لارتكازه على اسس غير نفسه من الانتقام العقابي بدلا من الاعتراف بالحقيقة الواقعة وهى ان مسئولية المجرم عن سلوكه لا تختلف عن مسئولية المريض عن سعاله . ان المسئولين عن نظامنا العقابى الحالى يسمحون لمثلهم ان يعاملوا المجرم كما لو كان هو بروتس الاصلى ان المجتمع مسئول عن الجريمة بالتفاهل وبقواعد الاخلاق التى لا تتماشى مع المنطق والمجسم يجب ان يعالج بكل ما فى جعبه النفسيين ورجال الطب العقلى والاجتماعى ورجال التربية من مجهود موجه لتنمية الفردية واحترام النفس بدلا من تدميرها . كما يجب مقاومة اهمال النواحي النفسية فى اداره السجون . والا فقد الامل فى قدرتها على اعاده تاهيل المجرمين . وقد اتضح ان الكثير مما كنا نظن انه سلوك اجرامى ليس الا مخالفة للقانون . لان نحتهم المجرم الحقيقى هو الذى ينفس عمدا عن صراعه الداخلى بسلوك غير مشروع . كعرض من اعراض اضطراب شخصيته . ولكنى تصل الى منشأ الجريمة يجب ان ندرس التطور النفسى للشخص العادى مقارنة بتطور نفسه المجرم . كما وضع لنا ان " انا " المجرم اداء مهملة التشكيل تتصلح مع نزوات اللا شعور فى غيبه الانا العليا المناسبه وذلك لان التطور النفسى أجبر على التوقف فى مرحلة فجبه من مراحل النمو النفسى الجنسى فالاجرام هو سلوك الفرد الذى يجمع الى دوافع الهيئه عوامل البيئه التى يوفرها مجتمع يقر بالتفاهل . كما رأينا ان النظام العقابى يعمل على اذدهار الجريمة لا القضاء عليها لقيامه على الكبت والعقاب غير المنطقى وتوصياتنا لانقاص الجرائم والمجرمين تقوم على تغييرات اجتماعية هامه وهى :

- ١ - اعاده تقييم متطلبات الابوه فى ضوء ما ثبت من ان المجرم تتاج ابوه عاجزه جسانيا ونفسيا واجتماعيا .
- ٢ - وضع برنامج التسلل الاجتماعى الى الحرم المسمى بالاسره والمنزل لتدريب الالباء على كيفيه العناية باطفالهم نفسيا واجتماعيا .